البرنامج السياسي والنظام الداخلي

لحزب السلام الديمقراطي الكردستاني

مقدمة :

من المعروف أن الأسباب الأساسية للحرب العالمية الأولى هو الصراع على تقاسم الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب وانتصار جبهة الحلفاء، تقاسموا المنطقة وفق توازنات القوى والمصالح، ففي عام ١٩١٦ اتفاقية سايكس بيكو جزأت الشرق الأوسط وتقاسمته، وأنشئت وفقها دولا مصطنعة جديدة وحدوداً تعكس وجهة نظر القوى العالمية المهيمنة على الشرق الأوسط في ظروف تلك المرحلة، وحقق هذا الاتفاق مشروعيته من خلال مؤتمر سان ريمو في ١٩٢٠\٤\٢٤ وأصبح من النظم الإقليمية في ذلك القرن؛ هنا اتفقت الدول الأوربية على توزيع مناطق النفوذ، وهكذا فان القوى المهيمنة العالمية تقاسمت المنطقة دون أي اعتبار لبناها العرقية والدينية، بل وفقا لمصالحها وأنشأت دولا جديدة وجزأت كردستان إلى أربع أجزاء حيث ألحقت كل جزء بدولة قومية.

وفي خضم الصراعات والأحداث والتكتلات والانهيارات الدراماتيكية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، نتيجة غياب المؤسسات المدنية والحريات العامة التي تصون كرامة الإنسان، وتحفظ حقه الطبيعي في الرأي والتعبير وممارسة كل الطقوس المشروعة، وفي ضوء سياسة الاستعلاء والنفي والإنكار وعدم قبول الآخر والاعتراف به من قبل الأنظمة التي تحكم هذه المنطقة الغنية بثرواتها وخيراتها البشرية والطبيعية، والتي كانت مهداً للحضارات منذ أقدم العصور التاريخية، وعلى ضوء ما تقدم جاء حزب السلام الديمقراطي بخطاب شفاف وديمقراطي وأكثر واقعية يحمل في طياته أهمية الدور البشري في دفع عجلة الحياة نحو التطور والتقدم والتوافق والازدهار، وأيضاً نحو خلق وإيجاد أرضية مناسبة للبدء بحوار جاد وفعّال بين أطياف الشعب السوري بشكل عام والكردي على وجه التحديد، على أساس بناء نظام ديمقراطي لامركزي.

حيث استطاع الحزب خلال هذه المسيرة النضالية الديمقراطية، أن يلعب دوراً ريادياً في نشر ثقافة التسامح والسلام وثقافة المجتمع الديمقراطي المعاصر، وتوطيد أواصر الأخوة والتعاون والعمل المشترك بين أبناء شعبنا، وسيبقى هذا التوجه وهذه الثقافة نبراساً للخط السياسي العام للحزب.

هكذا وتجلى دور حزب السلام الديمقراطي، في بناء خطاب سياسي معاصر قائم على تصحيح وترميم الجسر السياسي بين القوى السياسية الكردية بأفق فكري وسياسي وإعلامي، على كافة الأصعدة والمستويات، وتبني الثقافة المدنية والديمقراطية لمواكبة العالم المعاصر من أجل العمل على إيجاد حل عادل لقضيتنا المشروعة.

الفصل الأول

ـ الوضع السياسي الراهن:

مع انهيار النظام الاشتراكي، تصاعدَ النظام الرأسمالي العالمي باتجاه القطبية الواحدة مع بروز تحولات في نمطه التقليدي، ومن أبرزها انتشار الأفكار الديمقراطية في العالم عامةً، والبلدان النامية والغير ديمقراطية خاصةً، حيث أصبحت الشعوب المقهورة في حاجة ماسة إلى بلورة أنظمة سياسية ديمقراطية وذلك للتخلص من الأنظمة السلطوية والشمولية، ومن ثم حل أزمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديها وبتفاعل الثقافة الديمقراطية وعولمتها على المستوى العالمي، ونتيجة لثورة المعلومات والاتصالات التي رافقت ذلك، بدأ يتبلور رأي عام دولي متوافق مع سياسات العولمة في النظام العالمي الجديد، والذي أصبح بدوره عنصر ضغط على الأنظمة السياسية في العالم الثالث، حيث بدأ قسم منها يحاول التكيف مع السياسات والمفاهيم المعاصرة وخاصة بعد أن تحول الإرهاب من ظاهرة فكرية وسياسية محلية إلى ظاهرة عالمية بعد أحداث ١١ أيلول، وهذا ساهم في إعادة النظر بكل السياسات الدولية المتوافقة مع القانون الدولي التقليدي القائم على مبدأ عدم التدخل والسيادة الشبه المطلقة للدولة تجاه شعوبها.

التحولات الثقافية والحضارية والسياسية التي بدأت تظهر في بنية المجتمع الدولي، أدت إلى إعادة بناء القيم المعاصرة المتوافقة مع العقلانية الإنسانية الجديدة في القانون الدولي والسياسات الدولية، مثل تبني مبدأ التدخل الإنساني وبناء النظم السياسية الحرة.
إن تلك السياسات بدأت تنتج مفاعيلها عبر التوافق والتفاهم الذي حصل لاحقاً مع الأمم المتحدة لدفع العملية السياسية والديمقراطية كما في أفغانستان والعراق عبر المشروعية التي تبلورت لهذه النظم الحرة بعد إجراء الانتخابات وإعادة صياغة البناء الدستوري لهذه النظم التي بدأت تتبلور وتعيد رسم الخارطة السياسية الدولية عبر خلق بُنى جديدة ومناخ جيو سياسي يتوافق مع المبادئ الحضارية الراهنة المحددة بقيم احترام حقوق الشعوب والأقليات واحترام حقوق الإنسان واعتباره جوهراً فلسفياً في الوجود الإنساني.

من النصف الثاني من عام ٢٠١٠ هبت رياح التغيير أو ما يسمى بالربيع العربي قادماً من الغرب من شمال إفريقيا التي أطاحت بعدة أنظمة وجمهوريات وراثية مستبدة واحدة تلو الأخرى، بدأت شرارتها من تونس بعد أن قام المواطن التونسي محمد بو عزيزي بإضرام النار في جسده احتجاجاً على سياسة النظام التونسي ودكتاتوريته وانتهت بإسقاط نظام بن علي، لم تتوقف هذه الرياح بل سرعان ما وصلت لجمهورية ليبيا وأسقطت نظام معمر القذافي وصولاً لجمهورية مصر وسقوط نظام حسني مبارك مروراً بدولة اليمن والتي أجبرت ثورتها الشعبية على رحيل نظام علي عبدالله صالح، منحت هذه الثورات والتحولات في المنطقة لشعوبها التخلص من الاستبداد وسنوات من القمع والقهر وكسر حاجز الخوف وامتلاكها الحرية في تقرير مصائرها نحو العيش في حياة حرة كريمة تتمتع بالديمقراطية، والشعب السوري من هذه الشعوب التي ثارت ضد القمع والطغيان والاستبداد، والحصيلة الآلاف من الشهداء والمفقودين والمعتقلين والمشردين والمهجرين، وبثعلبة من النظام وبتصفيق من أيادي إقليمية ودولية تم تحريف مسار الثورة عبر تسليحها وتحوليها إلى أزمة فتحت المجال أمام تدخلات إقليمية ودولية والتي أصبحت طرفا في الأزمة وأحد أسبابها، وجميع الخيارات المطروحة للحل بلا جدوى، وكل التدخلات التي تمت في الأزمة إلى الآن أدت إلى تعميقها وتعقيدها أكثر؛ على الرغم من كل المحاولات التي قامت بها الأمم المتحدة والقوات الدولية، لا زالت الحرب السورية مستمرة، وأصبحت من إحدى أشد التراجيديات التي شهدها تاريخ البشرية المعاصر، فمئات الألوف من الضحايا والمدن المدمرة والمجازر التي تستهدف المجتمع بأسره، والأحقاد المسيئة لكرامة الإنسان، والملايين من المهجرين، كلها مؤشرات كارثة كبرى للمجتمعات التي تعيش في سوريا، وهي مرحلة تفوق الغزو المغولي ومرحلة الجاهلية بعديد من المرات، وسوريا اليوم تعيش مرحلة استثنائية من المجازر التي لا يحمل وطأتها الضمير الإنساني.
إلى ماذا ستؤول إليه الأمور؟ سؤال يطرح نفسه يوميا، والأجوبة والخيارات المقدمة لم تأتي بحل، اجتماعات جنيف الخاص بالأزمة السورية، لم تأتي بأي نتيجة بل البقاء مع الفشل؛ من الواضح بالنظر إلى وضع المفاوضات في جنيف والتركيبة الحالية المتمثلة في اتخاذ القوى القريبة من ذهنية داعش كطرف ممثل وحيد للمعارضة، ستصعب التوصل إلى حل دائم للازمة، وقد تفتح الطريق أمام نتائج سلبية خطيرة، منذ بداية الأزمة والى اليوم ورغم كل التضحيات التي قدمتها الشعوب والتجمعات القديمة في المنطقة، لم تتخذ إرادتها الذاتية وتطلعاتها بعين الاعتبار، ولذلك يتعذر الوصول إلى حل اجتماعي سليم ودائم في سوريا والمنطقة.

الفصل الثاني

ـ علاقة الكرد السوريين مع أطياف الشعوب الأخرى السورية:

إن العلاقات بين الشعوب التي سكنت سوريا عبر التاريخ شابتها عثرات وأخطاء كثيرة، نتيجة السياسات غير الحضارية التي مارستها السلطات عبر التاريخ، والتي أدت إلى مشاكل كبرى سواء كان ذلك في التاريخ القديم أو الحديث، وبما أن قيم العصر الحضارية الديمقراطية لا يمكن أن تسمح بإبقاء هذه الصورة السلبية، فانه ينبغي أن يتم التركيز على الاحترام والاعتراف بالمنهج الحضاري والوجود التاريخي والسياسي والدستوري لهذه الشعوب والأقليات القومية، وأن يتم ضمان هذه الحقوق على كافة المستويات حتى نستطيع الوصول إلى العلاقات المجتمعية الديمقراطية بين جميع الشعوب الموجودة، بين الأرمني والكردي، أو بين العربي والكردي، أو مع السريان الأشوريين والتركمان والكلدان والشركس في ما بينهم من جهة وبين الشعب الكردي من جهة أخرى، وبإعادة رسم العلاقة

التاريخية على أساس إخوة الشعوب والعيش المشترك، ووفق مقتضيات حضارية معاصرة متوافقة مع قواعد القانون الدولي والإنساني.

ـ علاقة الكرد الكردستانية:

عانى الكرد ومازالوا يعانون من المآسي التي نتجت عن التجزئة والتقسيم بين الدول التي يتواجد فيها الشعب الكردي، بحيث أصبح الكرد تابعين للأكثرية الحاكمة في تلك الدول، وموارست ضدهم سياسات ظالمة، وذلك من قبل السلطات العربية والفارسية والطورانية، حيث قامت تلك السلطات بتبني سياسة الصهر القومي، وارتكاب المجازر والإبادة الجماعية والتهجير القسري في العقود الأخيرة، سواء كان ذلك في تركيا أم في العراق أم إيران أم في سوريا، وبفضل نضال الشعب الكردي وصمودهم وإيمانهم بحضارتهم وتراثهم ووجودهم، استطاعوا أن يحافظوا على وجودهم التاريخي، وأن يقفوا أمام أعقد الدكتاتوريات الدموية في العالم، وبفضل تضامن أجزاء كردستان وتقديمهم الشهداء عربوناً للحرية والديمقراطية التي كانت من افخر المآثر في تاريخ الحركة التحررية الكردستانية.

ـ الانتماء القومي الكردستاني:

بما أن الشعب الكردي في غربي كردستان (روجافا)، جزء من الأمة الكردية التي تعيش في أجزاء كردستان الأخرى، وحفاظاً على عدم فصل العرى بين الأمة الكردية في كردستان، فإننا نرى التأكيد على ما يلي:

أ ـ السعي إلى إيجاد مرجعية سياسية كردستانية، تقوم بالتنسيق بين أطراف الحركة الكردستانية وفق الظروف المتاحة، من خلال عقد مؤتمر وطني كردستاني.

ب ـ دعم ومساندة كل جزء من هذه الأجزاء في قضاياه القومية والوطنية لترسيخ الديمقراطية وبناء الأنظمة السياسية التعددية فيها.

ج ـ الاستفادة من التجارب الناشئة في الأنظمة المجتمعية الحرة الجديدة، على محددات الفيدرالية والتعددية والديمقراطية.

ودرءاً لذلك يستوجب ما يلي:

1ً ـ تكريس مفهوم الانتماء الكردستاني في الثقافة السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال تمتين أواصر العلاقات الإنسانية والعقلانية بين كافة القوميات والأقليات الموجودة في كردستان وخاصة في الثقافة السياسية الكردية، وإلغاء الحظر المفروض على دراسة التاريخ والثقافة والتراث واللغة الكردية في المناهج التعليمية لإحياء الذاكرة الوطنية وإحقاقاً للحقائق التاريخية التي دافع عنها الكرد في هذه البلدان.

2ً ـ تطوير ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الكردية أسوةً بمناطق أخرى من البلاد، حتى نصل إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة والعادلة في جميع المناطق، وإزالة كل الآثار الناتجة عن التعريب والتتريك والتفريس على كافة الأصعدة.

3ً ـ اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في تلك البلاد والاعتراف بها دستورياً.

الفصل الثالث

سبل حل الأزمة السورية:

١- ضمان الحقوق والحريات الأساسية للشعوب والجماعات وكل القطاعات الاجتماعية التي تعيش في سوريا، وتحقيق نظام اجتماعي عادل وحر وديمقراطي، لا يسعى لترميم الدولة المتفككة والمبعثرة بل يهدف إلى تنظيم مؤسسات المجتمع الديمقراطية، بالاستناد إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٢- العمل من اجل تحقيق سوريا ديمقراطية اتحادية، مع اخذ جميع الخصائص الجغرافية والتاريخية والديموغرافية الاقتصادية والثقافية وما شابه بعين الاعتبار.

٣- العمل من اجل إنشاء مناطق الإدارات الذاتية الديمقراطية التي تدير وتنظم نفسها وفقا لمبادئ الإدارة الذاتية الديمقراطية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية والتعليمية والدفاعية والثقافية، وسيتم تحديد حدود هذه المناطق وحقوقها وصلاحياتها وفقا لقوانين النظام الاتحادي.

سبل حل القضية الكردية في سوريا:

يرى حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، بأن حل القضية الكردية في سوريا المستقبل يتجلى فيما يلي:

- توفر البديهيات السياسية، بأن سوريا دولة متنوعة قومياً ودينياً وطائفياً، للجميع نفس الحقوق والواجبات دون أي تمييز متوافقةً مع الأسس الديمقراطية المعاصرة.
- الإيمان بأن القضية الكردية قضية سورية وطنية تحتاج إلى حل ديمقراطي عادل وفق العهود والمواثيق الدولية.
- الإيمان بأن الثقافة الديمقراطية تستلزم الاعتراف بالغير واحترامه، مما يساهم في إعادة إنتاج تصورٍ جديد للوحدة السورية.
- الحوار مع مختلف أطياف المجتمع السوري بقومياته وقواه السياسية، لبناء عقد سياسي واجتماعي جديد قائم على أساس بناء نظام فدرالي ديمقراطي.
- إعادة النظر بالنظم التشريعية والقانونية، بما يتوافق مع الدسترة الجديدة للحياة الدستورية والسياسية في سوريا، بناءً على المقدمات الواردة أعلاه.

خصائص النضال الديمقراطي والسبل العملية للممارسة:

إن الرؤية التي ننطلق منها لتحديد هذه الخصائص عملياً هي:

١ ـ نشر الثقافة الديمقراطية وثقافة التسامح والسلام بين كل ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي والمدني للشعب الكردي.

٢ ـ العمل على بلورة خطاب إعلامي مؤسساتي، يقوم بعملية نشر هذه الثقافة بين الأطياف المختلفة.

تحدد بتوضيح الأسس السياسية والدستورية لمفهوم الديمقراطية والدولة الدستورية وتحدد بالنقاط التالية:

١ ـ أن تكون الحكومة قانونية وملتزمة بالأصول القانونية.

٢ ـ أن تكون الحكومة منتخبة بشكل ديمقراطي، لا أن تكون حكومة فعلية جاءت عبر انقلاب أو استيلاء.

٣ ـ وجود تداول في السلطة، وترسيخ مبدأ فصل السلطات والمفاهيم المعاصرة للرقابة الدستورية.

٤ ـ تأكيد الحريات العامة، وضمان ممارسة هذه الحريات عملياً، ووجود جهة قضائية مستقلة تضمن ذلك.

٥ ـ ضمان دمقرطة كافة المؤسسات الاجتماعية والهيئات المدنية، بإفساح المجال ورفع القيود أمام حركة المجتمع المدني.

٦- تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان ذلك دستوريا.

الأساليب العملية:

١ ـ الاعتناء بعصرنة البرامج الدراسية بما يتوافق مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢ ـ تنشيط كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للقيام بثورة ثقافية ديمقراطية شاملة تشرح وترسخ المبادئ الديمقراطية في وجدان الشعب السوري بمختلف أطيافه.

٣ ـ حض الشعب على المشاركة في العملية السياسية والدستورية والتشريعية بعد تحقيق الشروط الدستورية والقانونية المتعلقة بالاعتراف بالقوميات الموجودة وإعادة الحياة القانونية.

٤ ـ تعزيز مبادئ حقوق الإنسان ونشر ثقافاتها باعتبارها ثقافة وطنية واجتماعية وسياسية سورية وعالمية.

٥ ـ اعتماد الأساليب الحضارية السلمية والإنسانية في التعبير عن الرأي، بما يتوافق مع مواثيق حقوق الإنسان بدءاً من الاحتجاج والتظاهر، ومروراً بالإضرابات والاعتصامات المدنية.

القوى الفاعلة في النضال الديمقراطي:

إن التحرر المطلوب وبناء النظام الديمقراطي، يأتي مع أهمية دور الفرد والتزامه بقضيته وهويته وخصوصيته الثقافية، لأن تفعيل القوى الأساسية المنخرطة في النضال الديمقراطي، وارتباطها بقضاياها يؤدي إلى تحقيق التحرر الديمقراطي.

يجب على القوى الاجتماعية أن تدرك مصلحتها العليا في مد القوى التحررية بقواها البشرية ورفدها بإمكانياتها الكاملة، من أجل تغيير طبيعة النظام السياسي ديمقراطياً، ولذلك علينا أن نحدد دور الفئات الفاعلة في المجتمع ودورها المناط بها انطلاقاً من مصلحتها الأساسية أولاً، ومن ثم تجسيد تلك المصلحة العامة المؤدية إلى تثبيت ركائز العملية الديمقراطية في البلاد، من خلال نضالها الدءوب كوسيلة لاجتياز العقبات التي تواجه تحررها.

وتتمثل هذه القوى في:

أولاً ـ المرأة :

تعتبر المرأة إحدى أهم الفئات الاجتماعية المقموعة، لذلك فهي صاحبة المصلحة الأساسية في عملية التغيير الديمقراطي لتعرضها بحكم جنسها والثقافة الاجتماعية لكل أنواع الاضطهاد، لكننا نرى بأن المرأة إحدى الفئات الأساسية في التغيير وفي بناء المجتمع الديمقراطي الحضاري..ولذلك علينا القيام بما يلي:

١ـ تفعيل دور المرأة في إدارة مؤسسات المجتمع والدولة عامة، وحثها على المساهمة في ذلك.

٢ ـ تفعيل دور المرأة من خلال إنشاء المؤسسات النضالية لها.

٣ ـ خلق علاقات تضامن بين المرأة الكردية والمنظمات النسوية السورية الديمقراطية، وتفعيل التواصل النضالي مع حركات المرأة الكردية في الأجزاء الأخرى من كردستان.

٤ـ للمرأة الحق في المشاركة المتساوية، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وان تكون ممثلة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وللعائلة المبنية على أسس الحياة الحرة المشتركة ومراعاة إرادتها الحرة في كافة مجالات الحياة، وللمرأة الحق في تنظيم نفسها بشكل خاص ومستقل.

ثانياً ـ الشباب :

وظفت المنظمات السياسية والحركات التحررية السابقة الشباب وفق برامج عمومية غير متخصصة في فهم طبيعة القوة الفاعلة، غير آخذة بعين الاعتبار الدور الحيوي الذي تلعبه في تجديد المجتمع، ويستلزم ذلك من المناضلين في الحقل الديمقراطي تنظيم صفوف الشباب بشكل حضاري، وإلا فإن النضال الديمقراطي سيواجه مصاعب جمة، لأن مهامه التاريخية الملقاة على عاتقه في الإرادة الحرة للمجتمع الديمقراطي الكردي ستثقل كاهله.

ومن هذا المنطلق نرى ما يلي:

أ ـ بناء المراكز الخاصة بالشباب، وتشجيع اهتماماته التربوية والاجتماعية والرياضية والفكرية والفنية.

ب ـ تفعيل دور الشباب في هيئات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية.

ج ـ نبذ السياسات الدعائية الهادفة إلى نشر الانحطاط الأخلاقي، وضمان مشاركة الشباب في القطاعات التربوية والترفيهية من خلال برامج منظمة وحضارية.

د ـ خلق علاقات تضامن بين الشباب الكردي والمنظمات الشبابية الديمقراطية في سوريا، وتحقيق التواصل النضالي مع منظمات الشباب الكردية في أجزاء كردستان.

ثالثاً ـ المثقفون:

يعتبر المثقفون القوى الأكثر أهميةً في الصيرورة الاجتماعية والسياسية، لدورهم المهم في العملية الديمقراطية، وذلك لأنه لا يمكن بناء خطاب ثقافي بدون ثقافة ديمقراطية.

لقد عانى المثقف السوري من مشاكل كثيرة، كانت نتيجة وجود بنى غير ديمقراطية أثرت في مسيرته الثقافية، وبالتالي أظهرت خللاً في الخطاب الثقافي.. ولذلك نرى أنه على المثقف السوري انطلاقاً من حرصنا على الدور المهم المناط به، الانخراط في العملية الثقافية والسياسية نحو الديمقراطية، لإيجاد الصيغة المناسبة لحل هذه المشاكل المتمثلة بهويته الثقافية والوطنية.

نؤمن بأن المثقفين قادرون على التأثير في تشكيل المنظومة الحضارية وفق ارثهم المعرفي والتاريخي، وذلك بالنهوض بدورهم كفئة لها خصوصيتها في قراءة التحول المرافق لتبلور الديمقراطية، وإلغاء كافة المفاهيم التي تعرقل تطورهم، وقيامهم بالدور التنويري المناط بهم، عبر إدراكهم التام والواعي لدورهم في التعليم والثقافة وفي تنمية الشعوب.

٤ ـ العمال والفلاحين:

تعتبر هذه الفئة الواسعة من أبناء شعبنا، إحدى الركائز الأساسية لتفعيل النضال الديمقراطي بكافة مستوياته، وبالرغم من كل ما قدمته هذه الفئة الوطنية في بناء العملية الإنتاجية، إلا أنها مازالت محرومة من كافة حقوقها، ولذا فهي مدعوة الى المشاركة الفاعلة بكل طاقاتها في العملية التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الأهداف العامة لحزب السلام الديمقراطي

يناضل حزب السلام الديمقراطي من أجل:

١ ـ بناء المجتمع الديمقراطي الحر، والعمل من اجل سوريا اتحادية ديمقراطية والإقرار بالمسلمات التالية:

(أ) ـ الاعتراف بالتعددية السياسية والتنوع الاجتماعي والثقافي للمجتمع السوري بكل مكوناته القومية والسياسية.

(ب) ـ ترسيخ مفهوم المجتمع الديمقراطي على أساس المساواة في الحقوق والواجبات.

(ج) ـ ضمان الحريات العامة، ونشر الثقافة الديمقراطية.

(ء) ـ إصدار قانون للأحزاب السياسية والصحافة الحرة وقانون انتخاب، ما يتوافق مع المعايير القانونية الدولية والمبادئ الديمقراطية للشعوب المتمدنة.

(هـ) ـ ترسيخ الرؤية الحضارية والإنسانية للمرأة في المجتمع السوري، عبر تفعيل مكانتها الاجتماعية ومساواتها الكاملة مع الرجل في كافة مجالات الحياة.

(و) ـ تطبيق مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتفعيل مبدأ الرقابة الدستورية.

الخاتمة:

يؤكد حزب السلام الديمقراطي على تفعيل لغة الحوار، والحث على العمل السياسي السلمي والديمقراطي والنضال المشترك بين مكونات المجتمع السوري، دون إلغاء الآخر، وذلك للارتقاء بوطننا السوري إلى مصافي النظم السياسية المدنية الحرة التي تأخذ من الشعب مصدراً للسلطات وشرعيتها، وبالتالي بناء مجتمع ديمقراطي يتساوى في الجميع في الحقوق والواجبات.

كما يدعو حزب السلام جميع القوى الديمقراطية في البلاد إلى عقد مؤتمر وطني شامل، بغية بناء سورية ديمقراطية حرة تصون وتحفظ كرامة الإنسان التي هدرت منذ انقلاب البعث على الشعب.

وعلى هذا الأساس نعاهد شعبنا في غربي كردستان وفي سوريا، بمواصلة مسيرتنا الديمقراطية بروح المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا، والمستمدة من دماء الشهداء، ونعاهد بأن نكون أوفياء لهذا العهد التاريخي حتى تحقيق أهدافنا المشروعة.

النظـام الداخـلي

أولاً : اسم الحزب:

السلام الديمقراطي الكردستاني، واختصاره: AŞTÎYA DIMUQRAT.

ثانياً ـ راية الحزب:

أرضية بيضاء تدل على السلام والحرية والنقاء، كفان مفتوحان باللون الأخضر يدلان على العطاء والخير من فوقهما حمامة السلام في فمها غصن زيتون يدل على الصبر والثبات، مع قرص شمس أصفر اللون يدل على الدفء والطاقة يتكون من ٢١ شعاعاً إشارة إلى ٢١ آذار العيد القومي للشعب الكردي ورأس السنة الكردية، في أسفلهما الاسم المختصر للحزب باللغة الكردية وباللون الأحمر دلالة على دماء الشهداء.

ثالثاً: ماهية الحزب ومبادئه:

- يعتمد الحزب وينتهج في بناء تنظيماته على أساس ديمقراطي، من أجل بناء نظام مجتمعي حر، بدءاً من النظام الديمقراطي اللامركزي ومفهوم الإدارة الذاتية، واتخاذ حرية المرأة أساساً للتغيير الديمقراطي في المجتمع، واعتبار الفئة الشابة نواة لبناء وتطوير المجتمع.
- تتشكل قيادة الحزب من المكتب السياسي، وتنتخب بشكل ديمقراطي عبر المؤتمر العام، وتعبّر عن إرادة الحزب ومؤسساته العامة.
- تعمل قيادة الحزب على إشاعة وتطوير الديمقراطية في الحياة السياسية والداخلية للحزب بكافة مؤسساته، ويحث على إطلاق المواهب والطاقات في التنظيم على كافة المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية.

وبناءً على ذلك:

أ ـ تعتمد على مساهمات الأعضاء وكافة منظمات الحزب ومؤسساته في تقرير شؤون الحزب، ورسم سياساته العامة.

ب ـ تتخذ من مبدأ "حرية الرأي والتعبير" لأعضاء الحزب أساساً له في الحياة العامة، وذلك من خلال طلب التقارير اللازمة.

ج ـ ترفض الأساليب البيروقراطية في التعامل بين المنظمات والأعضاء.

- الحزب يؤمن ويناضل من اجل نبذ العنف وإحلال السلام بين كافة الشعوب والاثنيات، وكافة الأطياف والأديان والمذاهب لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالسبل السلمية والحوار الديمقراطي للوصول إلى بناء المجتمع المدني الديمقراطي الحر، وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الأمم.
- يؤمن حزب السلام الديمقراطي بمبدأ المساواة بين الجنسين ضمن المجتمع، ويعمل على تحقيق حرية المرأة كجزء أساسي من حرية المجتمع، وذلك لضمان مشاركة المرأة الفعالة في كافة الميادين والمجالات.

رابعاً: شروط العضوية:

١ ـ الإيمان بالبرنامج السياسي للحزب، والعمل وفق نظامه الداخلي، والمشاركة في الفعاليات والهيئات التنظيمية، والعمل على مساندته مادياً ومعنوياً.

٢ ـ الحزب يعتمد على الفئة المثقفة والمرأة والشباب، كقوة فاعلة في النشاط التنظيمي والنضال الديمقراطي.

٣ ـ تسديد الاشتراكات الشهرية بشكل دوري.

٤ ـ الانتساب لإحدى القطاعات التنظيمية.

خامساً: حقوق العضو:

١ ـ المساهمة في وضع سياسة الحزب، والعمل على تطبيقها في الواقع العملي.

٢ ـ إجراء النقد الحر، وإبداء الرأي والتعبير عنه في الاجتماعات ووسائل الإعلام المتاحة للحزب.

٣ ـ ممارسة المسؤوليات التنظيمية بروح عالية في إطار النهج السياسي العام للحزب، وامتلاك المبادرة في تطبيق قرارات الحزب.

٤ ـ الترشيح والتصويت في الانتخابات في كافة المستويات التنظيمية.

٥ ـ التحفظ أو عدم قبول الانتقادات الموجهة إليه أو أي إجراء يتخذ بحقه وذلك بالأساليب الديمقراطية.

٦ ـ الاستقالة، وذلك بطلب رسمي موجه إلى الجهات المعنية.

٧ ـ يحق لكل فرد تقديم طلب انتساب إلى الحزب عن طريق إحدى قطاعاته، وتتم الموافقة على طلب الانتساب من القطاع الموجود ضمنه، بعد التصديق عليه من قبل المجلس المحلي للمدينة، وبعدها يحصل العضو على بطاقة تعريفية.

سادساً: واجبات العضو:

١ ـ الالتزام بالنهج السياسي للحزب، وتطبيق قراراته، والعمل على تنفيذها في الواقع العملي.

٢ـ التحلي بالروح الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر وممارسة ثقافة التسامح والسلام والديمقراطية، والإيمان بالمساواة بين الجنسين.

٣ ـ النضال في سبيل بناء مجتمع ديمقراطي تعددي حر.

٤ ـ إحياء ذكرى شهداء الحرية والديمقراطية.

٥ ـ النضال للحفاظ على التراث النضالي والثقافي والحضاري للشعب الكردي في غربي كردستان وتطويره.

٦ ـ العمل على توطيد الصداقة بين الشعوب، وإبداء الاحترام لحرية الاختلاف الحضاري والقومي.

٧ ـ احترام عادات المجتمع وتقاليده وقيمه بما لا يتعارض مع حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية والحضارية.

سابعاً: هيكلية التنظيم:

ـ المؤتمر العام :

- يشكل المؤتمر العام السلطة العليا لكل القرارات الاستراتيجية في الحزب، وينعقد كل أربع سنوات بشكل دوري، ويمكن عقد مؤتمر استثنائي في حالة الضرورة بقرارمن المجلس العام بنسبة٦٠%، يشارك في المؤتمر مندوبون وممثلون عن جميع المؤسسات والهيئات والمجالس المحلية، وذلك عن طريق الانتخابات من حيث المبدأ، ويتم تحديد نسبة ممثلية الأعضاء في المؤتمر حسب تطور النضال وعدد الأعضاء المنظمين في المناطق، ويتخذ القرارات بأغلبية عدد المشاركين مع احترام رأي الأقلية في ذلك.

- - يتمتع المؤتمر بصلاحية قبول أو عدم قبول البرنامج السياسي والنظام الداخلي، وبالتالي يتمتع بصلاحية تغيير النهج الاستراتيجي والسياسي للحزب ورسم وبناء سياسة جديدة له.

- المؤتمر هو الذي ينتخب رئيساً للحزب وأعضاء المكتب السياسي، والمكتب السياسي يقوم بتوزيع المهام بين أعضائه والأشراف على تشكيل المجلس العام.

- رئاسة الحزب :

ينتخب من قبل المؤتمر، ويجوز الترشيح للرئاسة لدورتين متتاليتين فقط، ورئاسة الحزب مسئولة عن مراقبة كافة الفعاليات والنشاطات الحزبية، والتنسيق مع المكتب السياسي، وتعتبر ممثلاً باسم الحزب في المحافل.

- المجلس العام:

يتم تشكيله بأشراف المكتب السياسي ويتألف من ممثلي المجالس المحلية والمكاتب الحزبية، ويشكّل أعضاء المجلس مؤسسةً واحدة، يقومون فيما بينهم بتوزيع العمل والمهام حسب المتطلبات.

- المجالس المحلية:

أـ تتشكل من ممثلي القطاعات والتنظيمات الحزبية، ويتخذ الحزب من المجالس المحلية أساساً في بنائه التنظيمي.

ب ـ لكل مجلس محلي مسؤول مباشر يتم انتخابه من أول اجتماع للمجلس بعد عقد المؤتمر، ويحدد ممثلي المجلس المحلي في المجلس العام بحسب توسيع رقعة التنظيم والتنظيمات الحزبية بالاضافة لمسؤول المجلس الحلي.

ج – يتم تقسيم المجلس المحلي لعدة قاطعات تنظيمية حسب الحاجة وبحسب ما تراه مناسباً بقرار.

ثامناً: آلية التنظيم:

١- يتخذ الحزب آلية التنظيم الأفقي كمبدأ أساسي له في بنيته التنظيمية، وهي تسير وفق المشاركة الديمقراطية، والعضو الحزبي مرتبط به عن طريق السياسة العامة (النهج السياسي) والهيئات الدنيا مرتبطة بالهيئات العليا وفق السياسة العامة للحزب، وتسير وفق الظروف الإقليمية ومتطلباتها في رسم السياسة العملية.

٢ـ نظام التقارير والتوجيهات:

يحافظ الحزب على كيانه بالتنسيق بين المجالس المحلية عن طريق التقارير والتوجيهات، والتقارير بدورها تحتوي على المعلومات الكافية والمقترحات المتعلقة بالفعاليات التنظيمية، والتوجيهات هي التي توحد سياسة الحزب وتعمل على التنسيق بين الفعاليات التنظيمية.

٣ـ نظام الاجتماعات:

الاجتماعات هي الأسلوب الأساسي في العمل المنظم والجماعي، وتساهم في بلورة رؤية سياسية وعملية، ويتم تحديد موعد الاجتماعات بشكل دوري وفق الآتي:

- المكتب السياسي كل شهر وعند الضرورة.
- المجلس العام كل ثلاثة أشهر.
- المجالس المحلية كل شهر.
- القطاعات التنظيمية كل شهر .

وتقوم كل جهة بتقديم نتائج هذه الاجتماعات عبر تقارير إلى الهيئات العليا.

٤ ـ المالية:

يعتمد الحزب على الاقتصاد الذاتي المستقل.. وذلك من خلال:

أ ـ الاشتراكات الشهرية للأعضاء.

ب ـ حملات التبرعات الموسمية.

٥ـ مبادئ عامة:

أ ـ النقد الموضوعي واحترام الرأي الآخر:

كل عضو في الحزب مكلف بالنضال، وذلك عن طريق النقد والنقد الذاتي من أجل تطوير النضال السياسي، حيث يتخذ الحزب من مبدأ الحوار الديمقراطي أساساً له لتطوير وتوسيع رقعة التنظيم مع احترام الرأي الآخر، ويحق لكل عضو الدفاع عن نفسه تجاه الانتقادات الموجهة اليه من خلال تقديم الإيضاحات اللازمة وذلك بالأساليب الديمقراطية الحضارية.

ب ـ العقوبات:

١ ـ التنبيه.

٢ ـ الإنذار.

٣ ـ تجميد الوظيفة أو العضوية.

٤ ـ الفصل (توقيف الوظيفة أو الفصل النهائي).

ج – المجلس الاستشاري والاجتماعي:

يتم تشكيله من مؤيدي ومقربي الحزب، ومن ممثلي الشرائح المجتمعية والرعيل السياسي كأعضاء فخريين، بتكليف من المجالس المحلية، ويتم الاستعانة بهم من أجل رأي استشاري وتكليفهم بمهمات عند الضرورة.

- انتهى -